

**جواب السيد صلاح الدين المزوار وزير الاقتصاد والمالية  
على تساؤلات رؤساء الفرق حول مشروع قانون المالية  
لسنة 2009 قبل التصويت على الجزء الأول من المشروع  
بتاريخ 20 نونبر 2008**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**سيدي الرئيس**

**السيدات والسادة النواب المحترمون**

يشرفني، وأنتم مقبلون على التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2009، أن أتناول الكلمة مرة أخرى أمام مجلسكم الموقر للتأكيد على بعض المعطيات إثر النقاشات الغنية التي تناولت بالتحليل محاور مشروع قانون المالية هذا على ضوء تطورات الظرفية الدولية الحالية.

لقد تتبعته بكامل الاهتمام المناقشات التي دارت تحت هذه القبة حول توجهات ومحتوى مشروع قانون المالية لسنة 2009، هذه المناقشات التي كانت مطبوعة بالعمق والجدية والصراحة وروح المسؤولية، في جو من الثقة والتقدير والاحترام المتبادل لمختلف الآراء المعبر عنها.

كما سجلت باعتزاز كبير مدى الأهمية التي أولاها السيدات والسادة النواب المحترمون، سواء منهم المنتمون للأغلبية الحكومية أو للمعارضة، لهذا المشروع الذي يؤطر العمل الحكومي للسنة المقبلة والذي سيساهم بالتأكيد في دعم مسار النمو وتحسين الأوضاع الإجتماعية لعموم المواطنين .

وقد تجلّى هذا الإهتمام في التساؤلات والملاحظات والانتقادات التي أبداها السيدات والسادة النواب المحترمون. وتجلّى كذلك في عدد ونوعية التعديلات المقترحة والتي تتبع كلها من الحرص على تحصين المكتسبات ودعم

استمرارية وتيرة النمو، في ظل الاختيارات الأساسية للبلاد، الهادفة إلى تنويع روافد الاقتصاد الوطني، وتوفير سبل الارتقاء الاجتماعي .

وأريد بهذه المناسبة أن أشير إلى أن المشروع المعروض على أنظاركم يشكل حلقة في مسار تفعيل البرنامج الحكومي الذي يستند على المكتسبات ويفتح الآفاق لتحسين مسارنا التنموي في مختلف المجالات .

وقد كانت لنا الفرصة خلال تقديم الحصيلة النصف سنوية من تنفيذ قانون المالية للسنة الجارية ، كما التزمنا بذلك أمامكم، للوقوف على أهم المنجزات التي تم تحقيقها وفتح باب المناقشة الواسعة حول الآفاق المستقبلية في المدى المتوسط أي إلى حدود 2012 .

وقد شكل ذلك إحدى المرجعيات التي اعتمدها في بناء مشروع قانون المالية الذي نحن بصدد المصادقة عليه والذي تطلب بالطبع تحيينات تأخذ بعين الاعتبار التطورات الظرفية الوطنية والدولية .

وأريد بهذه المناسبة كذلك التركيز على بعض المنطلقات التي لازلت أعتبرها أساسية في بناء مقاربة موضوعية للاختيارات والمقتضيات التي يتضمنها مشروع قانون المالية .

**أولا : إننا ننطلق من أرضية صلبة تتمثل في استمرار المنحى التصاعدي للنمو وولوج عتبة جديدة في هذا المجال، وذلك بفضل التطور المضطرد للقطاعات غير الفلاحية، و بروز قطاعات حيوية جديدة تعزز تنوع مصادر النمو مما يؤكد نجاعة الاختيارات الاستراتيجية التي أطرت العمل الحكومي، وساهمت في إعطاء الوضوح للفاعلين الاقتصاديين الوطنيين والدوليين، وعززت مقومات التميز التنافسي لبلادنا .**

**وتمثلت أيضا في الحفاظ على مناخ غير تضخمي على الرغم من الصدمات الناتجة عن الارتفاع المهول لأسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية، مما مكن من الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وتعزيز الثقة في آفاق تطور الإقتصاد الوطني، ومكن الفاعلين من إجراء عملياتهم الإستثمارية ومعاملاتهم الإقتصادية والتجارية في مناخ مطبوع بالثقة والاطمئنان .**

كما تمثلت في الحفاظ على وضعية الحسابات الخارجية بشكل مكن من التوفر على احتياطات خارجية تغطي ثمانية أشهر من الواردات بالرغم من الضغوطات التي عانى منها الميزان التجاري، إضافة إلى مواصلة التحكم في المالية العمومية على الرغم من تزايد تكاليف نفقات المقاصة ودون اللجوء إلى مداخيل الخوصصة .

وتمثلت كذلك في تحسن المؤشرات الإجتماعية على مستوى الدخل الفردي واستمرار انخفاض نسبة البطالة والفقير .

وتمثلت أخيرا في تأكيد سلامة نظامنا البنكي والمالي الذي حافظ على دوره الإيجابي في تمويل الاقتصاد الوطني، وظل في مأمن من تأثيرات الأزمة المالية الدولية .

## ثانيا : التفاعل الإيجابي مع المستجدات

إن هذه المكتسبات والتراكمات الإيجابية التي سجلها الاقتصاد الوطني نتيجة مسلسل الإصلاحات الهيكلية والسياسات القطاعية المتبعة، توفر لنا اليوم إمكانية التأقلم مع المستجدات الدولية، في مناخ يطبعه تراجع معدلات النمو أساسا داخل أسواقنا التقليدية وتأثيراته على الطلب الخارجي الموجه للمغرب . إنه مكسب أساسي يجب التأكيد عليه .

انطلاقا من هذه المكتسبات واعتبارا لهذه المستجدات، فقد اعتمدت الحكومة في بنائها لمشروع قانون المالية على اختيارات واضحة تعزز استمرارية الإصلاحات الهيكلية وتحافظ على دينامية نمو مرتفع وتعطي نفسا جديدا لتحسين الأوضاع الاجتماعية مستندة في ذلك على هوامش التحرك الواقعية التي تم توفيرها. وترتكز هذه الاختيارات على أربعة أعمدة أساسية :

### 1- دعم الطلب الداخلي عبر:

- الرفع الوزن لمستوى الاستثمار العمومي ؛
- دعم استهلاك الأسر من خلال رفع الأجور وتخفيض الضغط الجبائي ودعم أسعار بعض المواد الأساسية وتقوية دينامية الاستثمار والتشغيل.

**2- تنويع مصادر النمو** عبر وضع استراتيجيات جديدة لقطاعات أساسية كالزراعة والصيد البحري والماء والطاقة والفوسفات، بالإضافة إلى تقوية السياسات القطاعية الأخرى المرتبطة بالصناعة والتجارة الداخلية والسياحة والصناعة التقليدية .

**3- دعم القدرات التصديرية والتنافسية للمقاولات الصغرى والمتوسطة** عبر تخفيض تكاليف المدخلات، وتبسيط مساطر التجارة الخارجية، وإحداث صندوق لدعم الصادرات، ومنح تحفيزات جبائية لتشجيع رسملة المقاولات، وتوسيع وتيسير ولوجها للتمويلات البنكية من خلال توفير ضمانات جديدة .

وإننا مقتنعون بأن إحدى الرهانات الأساسية المطروحة علينا اليوم تكمن في الحفاظ على قدرة مقاولاتنا الصغرى والمتوسطة على مواجهة تقلبات الظرفية الدولية وتأقلمها مع الواقع الجديد لأسواقها، وهو نفس الاهتمام الذي لمسته من خلال مداخلتكم.

لذا، فإن الحكومة تعمل عن كثب على متابعة تطورات هذه الظرفية لتوفير شروط تأقلم النسيج الإنتاجي والخدمات الوطني، والحد من الانعكاسات المحتملة لهذه التطورات والاستفادة من الفرص التي قد تتيحها بواقعية وإرادة.

**4- تحسين مناخ الأعمال** وتأمين سلامة المعاملات من خلال تطوير الإطار المؤسسي والقانوني المنظم للأنشطة الاقتصادية والتجارية مع التركيز على تسريع وتيرة إصلاح قطاع العدل ودعم كل من الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ومجلس حرية الأسعار والمنافسة .

إن هذه المرتكزات الأربع لتعد أساسية في تقديرنا لتوفير شروط استمرار دينامية النمو الضرورية لتسريع وتيرة الإصلاحات، ولمواجهة تعقيدات الظرفية الدولية بالواقعية والنجاعة اللازمتين .

### **ثالثا: السياسة الاجتماعية**

وكما عبرت عن ذلك خلال تقديم ومناقشة مشروع قانون المالية، فإن المجال الاجتماعي الذي يبقى هاجسنا الأساسي المشترك قد حظي بعناية خاصة ضمن الأولويات التي ركز عليها هذا المشروع. لذلك فإنني أود التأكيد مجددا

على أهمية الاعتمادات المخصصة لقطاعات أساسية وجوهرية مرتبطة بالحياة اليومية للمواطنين ومستقبل أبنائهم كالصحة والتعليم والسكن إضافة إلى ظروف عيش المواطنين في العالم القروي .

فرغم تعقيدات الظرفية الحالية، أبت الحكومة إلا أن تعطي دفعة قوية وغير مسبوقة لإصلاحات تعتبر مصيرية لمستقبل بلادنا وحاسمة في مسلسل تطورنا المجتمعي .

إن الحكومة عازمة كل العزم على مواجهة كل مظاهر الخصائص الاجتماعي وجعل التنمية في خدمة المواطنين. إننا نرفض أن يكون في المغرب مغربان .

## رابعاً: السياسة الجهوية

لقد حظيت الجهوية بأهمية خاصة بل ومركزية ضمن نقاشاتنا، مما يؤكد أنها أصبحت خياراً استراتيجياً تتوافق حوله كل مكونات الحقل السياسي الوطني .

ومن المعلوم أن صاحب الجلالة نصره الله قد عبّر في عدة مناسبات عن الأهمية البالغة التي يوليها جلالته للتنمية الجهوية في إطار نظرة شمولية بعيدة المدى .

وقد أكد جلالته مرة أخرى هذا الاهتمام في خطابه السامي الأخير بتاريخ 6 نونبر الجاري بمناسبة الذكرى الثالثة والثلاثين للمسيرة الخضراء المظفرة وأعطى تعليمات محددة للحكومة في هذا الاتجاه .

وعليه فسيشكل تفعيل مقاربة الجهوية واللاتمركز إحدى الأوراش الكبرى للفترة القادمة .

وبهذا الصدد، فإن الحكومة ستوفر كل شروط إنجاح هذا الورش الاستراتيجي في ظل التوجيهات الملكية السامية. وما من شك في أن النقاشات

والمقترحات التي تضمنتها تدخلات السيدات والسادة النواب المحترمين ستكون مفيدة لإغناء التصورات المستقبلية التي ستؤطر تطور الجهوية ببلادنا .

**سيدي الرئيس**

**السيدات والسادة النواب المحترمون**

كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، لقد كانت هذه الدورة غنية بالتعديلات التي تقدم بها نواب الأمة سواء منهم المنتمون للأغلبية الحكومية أو للمعارضة إضافة إلى تعديلات الحكومة. وقد كانت هذه التعديلات موضوع مناقشات مستفيضة وغنية أخذت حيزا كبيرا من مداولاتنا .

والجدير بالذكر أن هذه المناقشات وفرت أرضية صالحة لبناء قناعة مشتركة حول جدوى اعتماد وقبول تعديلات هامة، أغنت حقيقة مشروع قانون المالية هذا ، وجعلت منه نتاجا مشتركا للقوة الاقتراحية لمختلف المكونات البرلمانية، وهو ما يؤشر على إيجابية التفاعل البناء بين الجهازين التشريعي والتنفيذي لتطوير أدائهما معا لخدمة المصلحة العليا للبلاد . وهكذا، تم قبول 30 تعديلا منها 15 تعديلا تقدمت بها أحزاب الأغلبية و 15 تعديلا تقدمت بها أحزاب المعارضة، إضافة إلى التعديل المقترح من طرف الحكومة بخصوص إحداث صندوق محاربة آثار الكوارث الطبيعية الذي حظي بإجماع السادة النواب المحترمين .

وتهم التعديلات المقبولة أساسا المقتضيات الجمركية والضريبية .

## **1- المقتضيات الجمركية**

- التنصيص على المخطط الكامل للإصلاح التعريفي للفترة الممتدة من 2009 إلى 2012 عوض الاقتصار على الشرط الأول من هذا المخطط التدريجي المتعلق بسنة 2009، و ذلك بهدف إعطاء رؤية واضحة للمستثمرين و الفاعلين الاقتصاديين فيما يخص الإصلاح الجبائي التعريفي الذي تقترحه الحكومة قصد التخفيض من الضغط الجبائي على المواد الأولية و المواد النصف مصنعة من جهة، و تقادي فارق تعريفي كبير في أفق 2012 بين المواد المستوردة في

إطار التبادل التفضيلي و تلك المنجزة في إطار نظام الحق العام من جهة أخرى .

- تطبيق رسم الاستيراد الأدنى بنسبة 2,5% على المصاييح الاقتصادية و الآليات اللازمة لإنجاز مشاريع إنتاج الكهرباء عبر استعمال الطاقات المتجددة، وذلك دعماً للإستراتيجية الوطنية فيما يتعلق بالتحكم في الاستهلاك عبر اعتماد منهجية الترشيد وفعالية الطاقة المتجددة في تعميم استعمال المصاييح الاقتصادية والآليات التي تعمل بالطاقة الشمسية أو غيرها من الطاقات المتجددة. كما يمكن هذا التعديل من تفعيل السياسة الحكومية الهادفة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية عبر تطوير استعمال الطاقات المتجددة و تثمين القدرة التي يتوفر عليها المغرب في هذا المجال .

## 2- المقتضيات الضريبية

شملت أهم التعديلات المقبولة المواضيع التالية:

- الرفع من نسبة التخفيض من الضريبة على الشركات من 10% إلى 20% في حالة الزيادة في رأس مال الشركات مع تمديد مدة الاستفادة من هذا التخفيض إلى غاية 31 ديسمبر 2010 ؛

- تخفيض سعر واجبات التسجيل المستحقة على عمليات تأسيس الشركات و الزيادة في رأس مالها من 1,5% إلى 1% ؛

- الاقتصار على ثمن الشراء المؤدى من طرف المؤسسات البنكية لاحتساب واجبات التسجيل بالنسبة لاقتناء عقارات أو أصول تجارية في إطار عقد مرابحة ؛

- تطبيق سعر 15% عوض 20% في مجال الضريبة على الدخل بالنسبة للأرباح الصافية الناتجة عن تفويت أسهم وحصص الهيئات المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة التي تستثمر أصولها باستمرار في حدود ما لا يقل عن 60% في الأسهم؛

- الرفع من مبلغ الخصم من أساس الضريبة على الدخل برسم المصاريف المرتبطة بالوظيفة و العمل من 24000 درهم إلى 27000 درهم؛

- تمديد سن الاستفادة من الخصم من مبلغ الضريبة على الدخل عن الأعباء العائلية بالنسبة للأولاد الذين يعولهم الخاضع للضريبة من 21 سنة إلى 25 سنة دون التقييد بشرط متابعة الدراسة؛

- إعفاء الأدوية المضادة للالتهاب الكبد الفيروسي (Hépatites B et C) من الضريبة على القيمة المضافة ؛

- الإبقاء على سعر الضريبة على القيمة المضافة في 7% بالنسبة للصابون المنزلي وللأغذية المعدة لتغذية البهائم والدواجن، وعلى 10% بالنسبة للكسب المستعمل في صنع هذه المواد؛

- تطبيق تعريفه مخفضة للضريبة الخصوصية السنوية على السيارات بالنسبة للعربات النفعية (بيكوب) ذات محرك ديزل كما هو الشأن بالنسبة للعربات المستخدم فيها البنزين والمملوكة لجميع الأشخاص الطبيعيين والرفع من تعريفه هذه الضريبة بالنسبة للعربات التي تساوي أو تفوق قوتها الجبائية 15 حصانا؛

- تعميم إجبارية الإقرار والأداء الإلكترونيين ابتداء من فاتح يناير 2011 على المنشآت التي يفوق أو يساوي رقم أعمالها 50 مليون درهم.

وترجع أسباب عدم قبول المقترضات الأخرى ، أساسا إلى إمكانية مساسها بتوازن مشروع قانون المالية أو عدم ملاءمتها مع الموضوع الأصلي لهذا القانون . وعلى كل حال ، فإننا سنسجلها وسنستمر في دراستها مع العمل على الاستفادة منها عند توفر شروط أخذها بعين الاعتبار .



سيدي الرئيس

السيدات والسادة النواب المحترمون

إن الخلاصة الأساسية التي يمكن استنتاجها من مسلسل المداولات والمقترحات البناءة والإيجابية التي تمخضت عنها ، هي أن هذا التعاون المثمر قد عزز التوجه الإرادي لمشروع قانون المالية، وأكد الثقة في قدرات الاقتصاد الوطني على مواجهة تقلبات الظرفية الدولية، والحفاظ على استمرارية دينامية النمو ودعم مرتكزاته القطاعية ، خصوصا في المجالات الاجتماعية.

إن الحكومة الغنية بتنوع مكوناتها والمستندة على أغلبية متضامنة لتعزز بتقاسمكم نفس الاهتمامات وهي في نفس الوقت حريصة كل الحرص على الاستمرار في مضاعفة الجهود بعزم وإرادة قوية لتوفير حظوظ التقدم الاقتصادي والتأزر الاجتماعي انطلاقا من قناعتها بأهمية تعبئة كل الفاعلين لرفع تحديات الظرفية الجديدة ولربح رهان التنمية. وستعمل الحكومة على المتابعة الحثيثة لكل التطورات الطارئة في مناخ دولي غير مستقر لاتخاذ التدابير الضرورية في إطار التشاور المستمر والمثمر مع مختلف الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين .

ونحن على يقين أن روح المسؤولية والغيرة الوطنية الصادقة التي طبعت أشغالنا ستبقى، رغم اختلافاتنا، أحد الروافد الأساسية للتعبئة واليقظة التي يتطلبها تحقيق الأهداف النبيلة التي نسعى إليها جميعا خدمة لتطلعات الشعب المغربي.

وأغتنم هذه الفرصة لتجديد الشكر على المجهودات التي واكبتم بها دراسة مشروع قانون المالية وعلى الاقتراحات البناءة التي أغنيتم بها هذا المشروع.

ومن هذه المنطلقات، لا يسعني إلا أن أدعو نواب الأمة المحترمين للتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2009 الذي يعد لبنة جديدة في تشييد صرح مغرب التقدم والحداثة والديمقراطية تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، والسلام عليكم ورحمة الله.